الجمهورية التونسية

بلدية قلعة الأندلس

برنامج النفاذ إلى الوثائق الإدارية

بلدية قلعة الأندلس

التقرير السنوي حول النفاذ الى المعلومة لسنة

2018

الفهرس

العنـــــوان	الصفحة
الفهرس.....	2
I -المقدمة.....	3
II -الإطار القانوني للنفاذ	3
1 -التشريعات الصادرة في الغرض	3
2 -خطة العمل التنفيذية ببلدية قلعة الأندلس	4
3 نقائص الإطار القانوني	5
III - تكريس حق النفاذ	6
1 -بسطة حول المخطط التنفيذي للبلدية والمراحل المعتمدة للإنجاز	6
2 -الجانب المؤسساتي	8
3 النشر الإستباقي	8
4 المستوى التفاعلي	8
5 -التكوين والتاهيل في مجال النفاذ	9
IV - التوصيات والمقترحات	9

I - المقدمة

يندرج هذا التقرير في إطار تنفيذ مقتضيات القانون عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية كما تم تنقيحه وإتمامه بالمرسوم عدد 54 لسنة 2011 المؤرخ في 11 جوان 2011 وطبقا لما جاء بالمنشور عدد 25 لسنة 2012 الصادر عن رئيس الحكومة بتاريخ 05 ماي 2012 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية.

هذا وقد تم إدراج حق النفاذ إلى المعلومة ضمن الدستور الجديد للجمهورية التونسية (الفصل 32).

كما تجدر الإشارة إلى أن نشاط البلدية المتعلق بالبرنامج المذكور يخضع إضافة إلى النصوص القانونية والترتيبية السالفة الذكر إلى الضوابط والمراحل التي حددتها خارطة الطريق المتعلقة بالبرنامج والجدول الزمني لتنفيذها والمنجزة على مستوى البلدية.

ويمكن الملاحظة في هذا الإطار أن تنفيذ البرنامج وتواصله بقي رهين استكمال النصوص القانونية وبيان التراتيب المتعلقة به.

وبناء على ما تقدم يمكن تلخيص نشاط بلدية قلعة الأندلس حول البرنامج المذكور وفقا لما يلي:

II - الإطار القانوني للنفاذ

1 -التشريعات الصادرة في الغرض:

لقد نشأ حق النفاذ إلى المعلومة في تونس عن قانون 2016 بعد مصادقة مجلس نواب الشعب عليه و إدراجه كحق دستوري .

حيث أحدث القانون عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية، الذي يهدف الى ضمان حق كل شخص طبيعي ومعنوي في النفاذ الى المعلوم وبذلك تعزز مبادئ الشفافي و والمساءلة وخاصة فيما يتعلق بالتصرف في المرفق العام وتحسين جودة الخدمات المسداة من طرف المرفق العمومي ودعم الثقة في الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون.

واستجابة لتطلعات الإداريين والمجتمع المدني لمزيد تعزيز هذا الحق وتوضيحه ووضع الآليات اللازمة لتطبيقه، فقد تم إقراره كمبدأ دستوري ضمن الفصل 32 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014.

2 -خطة العمل التنفيذية ببلدية قلعة الأندلس:

إعتمدت الخطة التنفيذية لبلدية قلعة الأندلس على تحديد الاطراف الفاعلة في البرنامج من جهة ووضع خطة زمنية للإنجاز مواكبة للإستراتيجية العامة للنفاذ.

الأهداف	الأنشطة والأنشطة الفرعية	المسؤولون المتدخلون	رزنامة التنفيذ	تقدم الإنجاز	الإجراءات التصحيحية
وضع نظام ناجع لتلقي مطالب النفاذ والرد عليها	إحداث دفتر تسجيل المطالب	المكلف	في الآجال		
تحسيس مختلف الإطارات الإدارية حول قانون النفاذ وتسهيل العمل	إصدار مذكرة في الغرض توعية مختلف المصالح للعمل على تسهيل مهام المكلف (إعداد مذكرة)	المكلف بالنفاذ ونائبة بمعية السيد الكاتب العام رئيس الإدارة	إبتداءا من 11 مارس 2019		الغاء العمل بالمرسوم عدد41
- تكريس حق النفاذ الى المعلوم - الشفافية - العمل على ضبط الإستثناءات	النشر الإستباقي التنصيص على الإستثناءات في مجال النفاذ الى المعلومة	المكلف وقسم الإعلامية المكلف			يجب تكريس مفهوم أهمية الأرشيف بالنسبة للإدارة الذي يصعب التعامل معه
المنصوص عليها بالباب الرابع من القانون عدد22	النشر الإستباقي لمختلف النشاطات والقرارات المتخذة في إطار عمل الهيكل	المكلف بالنفاذ ورئيس الهيكل	شهر مارس 2019		إلغاء العمل بالنشر الإستباقي على صفحات التواصل الإجتماعي والإقتصار على موقع الواب
	الإستجابة إلى مطالب النفاذ في أحسن الآجال	الملكف بالنفاذ والمصالح المعنية بالبلدية	في الآجال القانونية		

- **الأطراف الفاعلة في البرنامج**

حيث يتولى تنفيذ البرنامج على مستوى البلدية الأطراف التالية:

- المكلف بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية ونائبه.

- إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية

- فريق عمل تم تكوينه على مستوى مكتب الضبط والأرشيف ببلدية قلعة الأندلس

- لجنة إدارية تم تكوينها على مستوى بلدية قلعة الأندلس بمقتضى مقرر السيد رئيس النيابة الخصوصية المؤرخ في 6 جوان 2017 تحت عدد 1370 وهي لجنة مكلفة ومتعهدة بتنفيذ ومتابعة برنامج النفاذ إلى الوثائق الإدارية ببلدية قلعة الأندلس ، وتتولى بالخصوص القيام بالأعمال المتعلقة بتحديد الوثائق القابلة للنشر ومصادر البيانات والمعطيات وطرق التصرف فيها إلى جانب وضع منهجية تطبيق القانون عدد22.

- إصدار مذكرة عمل إلى مختلف المصالح المعنية بالبلدية لتسهيل عمل المكلف بالنفاذ.

- **إعتماد خطة تنفيذية بالبلدية**

- تم تحديد حيثيات المشروع وأهدافه والخطوط الكبرى لتنفيذه على بلدية قلعة الأندلس وتم تدوينها ضمن بطاقة مشروع.

- تم إعداد خارطة طريق تبين بكل دقة مراحل وطرق وآليات تنفيذ البرنامج على المدى القصير والمتوسط.

- تم إعداد مخطط زمني تفصيلي لتنفيذ البرنامج وفقا للرؤيا المعتمدة من بلدية قلعة الأندلس .

وتهدف هذه الخطة إلى:

- **مكافحة الفساد الإداري عبر** :

- نشر المعطيات عبر موقع الواب الخاص بالبلدية

- تحديد خطة تنفيذية للبرنامج خاصة ببلدية قلعة الأندلس

- شفافية المعاملات الإدارية ومصداقية الإدارة

- المساهمة في التنمية الإقتصادية حيث أن المعطيات المنشورة يمكن أن تمثل نواة لتطوير منظومات قابلة للتعامل التجاري.

وتعتبر الخطة التنفيذية لبرنامج النفاذ إلى الوثائق الإدارية ببلدية قلعة الأندلس جزءا من الإستراتيجية العامة لهذا البرنامج وتدخل في إطار رؤية شمولية وأهداف إستراتيجية تسعى جميع مركبات الإدارة التونسية لتطبيقها وهذا الإرتباط يضمن مساهمة بلدية قلعة الأندلس في تحقيق الأهداف الشاملة للبرنامج .

3 -الإطار القانوني

بعد صدور القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 بدأت ملامح العمل بقانون النفاذ الى المعلوم تظهر من حيث :

-وضوح مهام المكلف بالمعلومة ونائبه وعلاقتهما بالهيكل التابعين له

-شفافية التعامل مع المعطيات والوثائق التي تنبثق عن الإدارة (النشر التلقائي)

III -تكريس حق النفاذ

1 -بسطة حول المخطط التنفيذي للبلدية والمراحل المعتمدة للإنجاز

عملت البلدية جاهدة منذ صدور المرسوم عدد 41 وإلى حين صدور القانون عدد 22 على الإجابة بقدر المستطاع على مطالب النفاذ الواردة عليها بالرغم من الصعوبات الترتيبية التي بدأت تتجلى مع إحداث موقع واب خاص بها وتسهيل عملية التواصل مع المواطن والمجتمع المدني.

2 -الجانب المؤسساتي

تسعى بلدية قلعة الأندلس للأخذ بعين الإعتبار لمتطلبات قانون النفاذ في عديد نشاطاتها. حيث أنه وخلال سنة 2018 تواصل العمل على نشر الوثائق والمعلومات الخاصة بالعمل البلدي على الصفحة الخاصة بها على مواقع التواصل الإجتماعي وذلك لمزيد إرساء الشفافية بالنسبة للعمل البلدي وتمكن من اطلاع المواطنين والمجتمع المدني على جميع الأنشطة والجلسات والمشاريع المنجزة من طرفها.

3 -النشر الإستباقي

-تم نشر جميع الجلسات المتعلقة بالبرنامج الإستثماري التشاركي والجلسات العادية والتمهيدية بالنسبة لسنة 2018 على الصفحة الرسمية للبلدية في مرحلة أولى ثم على وموقع الواب.

-تم نشر الدعوات والمعلقات الخاصة بالمواطنين والمجتمع المدني على الصفحة الخاصة ببلدية قلعة الأندلس.

-كما يتم التعاون الجمعيات (Castre Events) في هذا المجال.

-تم نشر كل الوثائق الخاصة بمطالب المواطنين في جميع المصالح خاصة مطاب الربط بمختلف الشبكات العمومية ومطالب رخص البناء.

4 -المستوى التفاعلي

بدأ مفهوم النفاذ الى المعلوم يروج ويرسخ داخل المجتمع فتطور عدد مطالب النفاذ بالنسبة لسنة 2018 فبلغ عددها 6 مطالب وبالتالي يكون عدد المطالب الواردة على البلدية منذ بداية البرنامج 11 مطلبا .

آجال الإجابة على المطالب: في حدود 4 الى 10 ايام

5 -التكوين والتاهيل في مجال النفاذ

تعمل إدارة التكوين والرسكلة ببلدية قلعة الأندلس على إدراج محور التكوين الخاص بالنفاذ والمحاور الملاصقة له كمحور الشفافية الإدارية وغيرها من المحاور وذلك ببرامجها السنوية للتكوين.

نقص التكوين بالنسبة للفريق المكلف بالنفاذ مع إقتراح برمجة دورات تكوينية للمسؤولين المباشرين (رؤساء الهياكل)

ولم تحضر بلدية قلعة الأندلس بالتكوين إلا في مناسبتين الأولى عند صدور المرسوم عدد 41 والثانية بعد سنتين من صدور القانون عدد22(نقص في التكوين).

IV - التوصيات والمقترحات

لتنفيذ هذا القانون بطريقة مثلى يجب الإحاطة والتوعية بأهميته بالنسبة لرؤساء الهياكل حتى يولوه ما يستحق ماديا ومعنويا ، وتهيئة الأرشيف البلدي بوضع خطة عمل تعتمد على تطبيقة التصرف في الوثائق والأرشيف لتسهي الولوج بالنسبة لمطالب النفاذ إلى المعلومة.

المكلف بالنفاذ إلى المعلومة

نادية الكسوري

نائب المكلف بالنفاذ الى المعلوم

منية السلواج